واصحاب المحلات، لا تخفي محاذير ومخاوف وترددات اظهرها آخرون، ينتمون الى هذا القطاع الاقتصادي الهام. فقد قال رجال أعمال، ينشطون في الحقل التجاري: «ان الاضراب... في المناطق [المحتلة] وطول أمده، أمر ' لا سابق له ' ، ويهدد بافلاس تجار كثيرين، ويسبب ضرراً خطيراً لاقتصاد المناطق [المحتلة]. ووصفوا الوضع [الحالي] ' بالجمود التجاري والاقتصادي ' ». واشاروا الى ان النشاط، في هذا المجال، يقتصر على شراء المواد الغذائية. وأوضحوا ان هناك نقصاً في عدد من هذه المواد الاساسية، الى جانب ظهور حالات مجاعة، وسوق سوداء (**المصدر نفسه**؛ نقلاً عن **هآرتس**، ١٩٨٨/١/١).

اما في مدينة القدس، التي اصبحت منقسمة تماماً بين شرقية وغربية، فتبدو الامور، من الناحية الاقتصادية، اكثر تعقيداً، نظراً الى النشاط التجاري اليهودي في الشطر الغربي من المدينة، وتداخل المصالح، في بعض الحالات، ما بين المستوردين اليهود وبعض التجار العرب في المنطقة الشرقية. فقد أدى غلق المحال التجارية العربية في المدينة (تفتح يومياً لمدة ثلاث ساعات تنفيذاً لنداء بثته القيادة الوطنية للانتفاضة) الى «ارتفاع مبيعات التجار اليهود، في القدس الغربية، بنسبة ١٥ بالمئة». ويعود نصف الزيادة، هذه، الى مشتريات اليهود، الذين اعتادوا، سابقاً، التسوق من الشطر الشرقي للمدينة، أيام الآحاد، وانتقلوا الى التسوق من شطرها الغربي. أما النصف الآخر للزيادة، فيعود الى مشتريات المواطنين العرب ممن هم بحاجة الى اغذية وملابس وبضائع أخرى، بدأوا يحصلون عليها من المحال التجارية اليهودية (**جيروزاليم بوست**، ١٩٨٨/٢/٥).

ويسود في مدينة القدس، منذ مدة، قلق متزايد بسبب التطورات الحاصلة فيها؛ فقد احرقت محال بعض التجار بسبب كسرهم للاضراب، وتلقى آخرون مكالمات هاتفية تهددهم بعدم ارتكاب الغلطة عينها. وقد حمل بقية التجار العبء الاكبر للاضرابات، ونتائج توقف حركة البيع والشراء في المدينة. وتراكمت بعض الديون، وبدأ بعض الجهات يعيد «الشيكات» الى اصحابها. وقد وصف مستشار رئيس بلدية القدس الغربية للشؤون العربية، امير حيشن، الوضع بأنه خطير للغاية، وقال: «ان الاضراب لم يؤثر على التجار العرب [وحدهم]، بل، كذلك، على التجار الممولين من القدس الغربية وسائر انحاء اسرائيل». واذا استمر الوضع الحالي، فان ذلك يعزز من احتمالات «حدوث انهيار تجاري في القدس الشرقية». من جهة أخرى، حاولت المصارف التجارية في القدس اخفاء قلقها بسبب هذه التطورات، الا ان موقف بنك اسرائيل كان على خلاف ذلك؛ فقد اظهر قلقاً متزايداً. وقال الناطق بلسان المصرف: «انه اذا استمر تدهور الاوضاع، واقتنع البنك بأن ثمة ازمة تلوح في الافق، فانه لن يكون هناك مفر من اتخاذ اجراءات طارئة لمواجهة الوضع» (**المصدر نفسه**).

تأثيرات أخرى

الى ذلك، تركت الانتفاضة اثارها المباشرة في الاقتصاد الاسرائيلي . ففي مجال الزراعة، أفادت بيانات المكتب المركزي للاحصاء، في اسرائيل، بأن نسبة كبيرة من بين عمال البيارات ومصانع تعبئة الفواكه، الذين يشكلون ١٧,٦ بالمئة من القوة الاسرائيلية العاملة في المجال الزراعي، لم تذهب الى اعمالها، منذ بداية الاحداث (محمد الصواف، «آثار مرحلية للانتفاضة الشعبية»، الملف، **مصدر سبق ذكره**). وحتى اليوم «ما زال برتقال يافا، كبير الحجم، والشعبي جداً في اوروبا، دون قطاف؛ كما تعفنت اصناف الخضروات في الحقول. وشلت مصانع النسيج الاسرائيلية، التي تعتمد، بالكامل، على العمالة العربية». وذكرت مصادر شركة «غريكسكو»، ذراع الحكومة الاسرائيلية للصادرات الزراعية، ان الابطاء في تسليم المنتجات، كلفها حوالى ٦٠٠ ألف دولار، حتى الآن. وقال مدير مصنع تعبئة الفاكهة، في «هيليل كوريب»، ان ثمانية فقط من بين العمال الغزيين الستين العاملين لديه، حضروا الى العمل، وانه بات يستخدم اطفال المدارس، ويجوب البلاد بحثاً عن عمال. اما في قطاع الفنادق، فقد أُلغي أكثر من ٣٠ بالمئة من الحجوزات التي تمت في وقت سابق. ويعود ذلك الى مخاوف السياح من حالة العنف السائدة. وتقدر اوساط هذا القطاع، انه اذا ما استمرت الاضرابات الحالية، في المناطق المحتلة، قائمة حتى عيد الفصح، في الربيع، فسوف تتضرر الفنادق الى حد كبير (**القبس**،